التقى أهالي الدائرة لبحث مشكلاتها مستقبلاً

الجباري: «البلدي» هو اللبنة الأساسية التي تنطلق منها أعمال التنمية في المناطق

عبدالكريم الجباري متحدثاً خلال الندوة

حضور كبير في ندوة الجباري (تصوير: صالح محمد)

كتب بدر الهديان

قال عضو مجلس الامة سلطان اللغيصم ان مجلس البلدي ليس مجلس صوري مثلما يبينه البعض فهو شريك اساسي في بناء الوطن ورقي البلد وما جاء في كتاب الله «ان خير من اسأجرت القوي الامين».

وأكد اللغيصم أن مرشح البلدي عبدالكريم الجباري هو خير الرجال الذي يحب اهله ووطنه، وانني اعلن دعمي وتأييدي لعبدالكريم من باب انني اعرفه خير معرفة وليس لانه ابن قبيلتي فهو محبوب لدى الاخرين.

وفي هذا السياق قال الجباري مخاطباً أهالي دائرته انني افخر بتواجدكم اليوم بيننا لنتباحث سوياً حول مستقبل دائرتنا والمثقلة منذ سنوات بالمشاكل فمن تردي مستوى الخدمات العامة وتآكل وضعف البنية التحتية الى بيئة ملوثة بفعل المصانع ومخلفاتها وعوادمها التي تهدد صحة ما يزيد عن نصف مليون نسمة.

وتسائل الجباري اين ستأخذنا الا مبالاة الحكومية وعدم اكتراثها بنداءاتنا المتكررة لخلاص الدائرة من مشاكل تزيد ولا تنقص ويحاصر اهلها تحت وطأة عوادم مصانع تحمل لنا الامراض والاوبئة.

واكد الجباري ان الطريق سيكون طويلا وشاقا لكننا لن نيأس وسنواصل محاصرتهم كما حاصرونا من خلال تواجدنا في المجلس البلدي ومن خلال ممثلينا في مجلس الامة وسنكون جبهة من المجلسين كل يسعى في اتجاه من اجل بلوغ الهدف المراد بتحقيق تطلعاتكم وامالكم نحو الصورة التي تريدون رؤيتها في دائرتكم. وتحدث الجباري عن برنامجه الانتخابي قائلا قد تم وضعه بعناية حددت من خلاله الاولويات والزمت نفسي بواجبات سانهض بها بأذن الله ثم بمساندة اهالي الدائرة عبر حلول واقعية لمشاكلنا بالاستفادة من التجارب التي سبقتنا وما قام به اعضاء الدائرة في المجالس البلدية السابقة لنبني على جهودهم وننطلق من حيث انتهوا املين من الله عز وجل ان يوفقنا ويسدد خطانا لتحقيق الخير لابناء الدائرة وكل مواطني الكويت قاطبة.

واكد الجباري انه لا يخفي على احد ان العمل البلدي هو اللبنة الاساسية التي تنطلق منها اعمال التنمية من خلال العمل على رفاهية المناطق وتأهيلها عبر تخصيص الاراضي بشكل واع وسليم يراعي احتياجات الاهالي ولا يضر بصحتهم ولا بالبيئة، فاذا غاب هذا المنظور عن العمل البلدي لن يكون هناك فرصة لتحقيق اي تنمية وسيفقد مجال تشييد وبناء المصانع الهدف منه في خدمة البلد وتحقيق رفاهيتها لانه سيقتطع من حق المواطن وسيكون على حساب راحته وهنا سيفتح باب للصراع بين اناس يدافعون عن صحتهم ومستقبل ابنائهم ومن يعتقد ان تشييد المزيد من المصانع وتخصيص المواقع الخاطئة لها تحقيق للتنمية المنشودة.

ومضى يقول نحن نقولها لهم ان الانسان هو اساس التنمية وان حقه في توفير حياة نموذجية وبيئة نظيفة مقدم بجميع الاحوال على نهضة صناعية تلحق الضرر بالاهالي وان هذا الهدف سيكون محور عملنا ان شاء الله داخل المجلس البلدي.

واوضح انه برغم وجود قوانين معيبة تحد من قدرات اعضاء المجلس البلدي فهو لا زال المركز الرئيسي للتخطيط لمستقبل البلاد فمن خلاله يتم وضع خطط التنمية وبناء البنية التحتية ورسم سياسات التطوير والبناء. وبين الجباري ان هناك مشكلات تثير استياء المواطنين ومنها قضية الازدحام المروري وابرز اسبابها هو غياب الرؤية الواقعية والعلمية لبناء البلد وتخطيطها عبر نظام مؤسسي سليم ولكان حل مشكلة المرور اكثر سهولة الان استنادا الى عملية تخطيط ورسم حقيقي للشوارع والطرقات وربطها بالمستقبل والزيادة السكانية وكثافة المواطنين والمقيمين ولو تم ذلك لتجنبنا مثل هذه الامور المزعجة والتي تعكر صفو ومزاج الشارع الكويتي ويمكن القياس على ذلك بناء المستشفيات والمساكن الحكومية وغيرها من الامور ولذلك لابد ان يقوم المجلس البلدي بدوره بشكل سليم لاصلاح اخطاء الماضي وتهيئة الظروف الملائمة لانطلاقة تنموية طال الحديث عنها، ومنها الجامعات والمعاهد الغير متوفرة بالدائرة ويعاني منها الطلبة واولياء الامور على حد سواء وتزيد من المشكلة المرورية.

واكد من هذا المنطلق نركز على اهمية المجلس البلدي ودوره في هذا الاطار داعياً الناخبين الى تفعيل دورهم في اختيار من يرونه صالحاً لتمثيلهم ويعمل معكم لبناء الكويت والتخطيط للمستقبل.

ووجه حديثه للناخبين قائلاً «اعاهدكم امام الله سبحانه وتعالى ان اكون ابناً باراً لكم قائما على مصالحكم متبنياً لقضاياكم ما حييت ساعيا بما لستطيع لحلها» من جانبه قال الدكتور جاسم مطر الشمري ان هذه الدائرة تعاني من وقت طويل الاهمال بعدم بناء المستشفيات والمعاهد الحكومية، ودائما تكون اول المناطق تحملاً للكوارث فالى الان نستنشق روائح حرائق امغرة ونعاني من سكن العزاب ومشاكلهم في امغرة.

■ الإنسان هو أساس التنمية ومن أبسط حقوقه توفير حياة نموذجية وبيئة نظيفة

■ الازدحام المروري قضية تثير استياء المواطنين أسبابها غياب الرؤية الواقعية والعلمية لبناء البلد

■ اللغيصم: المجلس البلدي شريك أساسي في بناء الوطن ونهضته

داعياً الحكومة إلى وضع رؤية إستراتيجية

بوعليان: يجب نقل مجمع الوزارات خارج العاصمة للتخفيف من الازدحام المروري

توفيق بوعليان

■ مشروع المترو الذي تأخر كثيراً من الممكن أن يخفف من حدة التكدس في طرق الكويت

دعا مرشح الدائرة الأولى لانتخابات المجلس البلدي توفيق بوعليان الحكومة إلى وضع رؤية استراتيجية لتطوير العاصمة، فليس معقولا أن تبقى عاصمة الكويت بهذا الشكل، فلا تنظيم ولا ترتيب، تكثر بها المباني العشوائية القديمة كما أن الاختناقات المرورية أصبحت سمة من سماتها، آملا أن تكون العاصمة واحدة من أفضل عواصم العالم وتكون حضارية تبهر القاصي والداني، لافتا إلى أن محافظة العاصمة بوضعها الحالي تعد من أتعس المحافظات.

وأضاف أنه سيسعى لاقرار مشروع تطوير العاصمة في حال وصوله الى عضوية المجلس البلدي، لافتا إلى أهمية بناء مشاريع عملاقة تكون علامة بارزة لها.

وقال ان البنية التحتية في العاصمة تحتاج إلى تطوير، حالها حال البنية التحتية في جميع المحافظات، لافتا إلى ضرورة نقل مجمع الوزارات خارج العاصمة إلى أماكن جديدة وذلك للتخفيف من الازدحام المروري في العاصمة.

وقال ان مشروع المترو الذي تأخر كثيرا من الممكن أن يخفف من الازدحام المروري، منوها بأن تأخيره تسبب في خسائر كبيرة خاصة أن تكلفته في السابق كانت 150 مليون دينار في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات والان اصبحت 6 مليارات والتكلفة تتزايد ان لم يبدأ العمل في هذا المشروع، هذا غير المعوقات التي تتزايد يوما بعد يوم من مباني جديدة تتم ومن الممكن أن تقف في طريق المشروع ما يحتاج الى الالتفاف بعيدا عنها أو حتى ازالتها اذا تطلب الأمر.

ولفت الى ان المترو سيكون افضل الحلول للطلبة للانتقال السريع الى الجامعة خاصة في ظل ما يعانونه من التأخير على المحاضرات بسبب الاختناق المروري كما أن جامعة الشدادية قاربت على الانتهاء ومباني الهيئة العامة للتطبيقي في العارضية وسيعاني الدائري السادس من اختناقات مرورية كثيفة، ومشروع مثل المترو سيكون الحل السحري وسيشجع على النقل الجماعي خاصة اذا نفذ بمواصفات عالمية.

وطالب بوعليان بتحرير الأراضي للمشاريع التنموية وتقليص الدورة المستندية، مطالبا بتطوير آلية العمل في البلدية وفصل البلديات في المحافظات وجعلها مستقلة والارتقاء بها.

وأشار إلى ضرورة إعطاء المزيد من الصلاحيات لنائب المجلس البلدي وذلك للمشاركة في بناء هذا الوطن وتنميته.

■ ضرورة إعطاء المزيد من الصلاحيات لنائب «البلدي» للمشاركة في بناء هذا الوطن وتنميته

البلدية: إزالة أنقاض إحدى الشركات من الصليبية لتجنب إعاقة المرور

استمرار لحملات بلدية الكويت الميدانية لمختلف الأنشطة التي تقوم بها إدارات والمراقبات المختلفة لأفرع البلدية بناءا على توجيهات الإدارة العليا في البلدية وخاصة النظافة العامة.

وفي هذا السياق قامت إدارة الخدمات العامة برفع مخلفات أحدي الشركات أثناء سقوطها بالشارع العام بمنطقة الصليبية بالسرعة الممكنة وذلك تجنبا لازدحام السيارات بالتقاطع وتم ذلك تحت إشراف مدير إدارة الخدمات العامة أحمد الشريدة والمفتش حمد جراح.

بدورها تدعي إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت المواطنين والمقيمين في عدم التردد بالاتصال على خط البلدية الساخن «139» في حال وجود أي شكوى تتعلق بجهاز البلدية سواء كانت في مجالات الأغذية، النظافة العامة، الباعة المتجولين، أوأي مجالات أخرى، مشيرة إلى أن انه سيتم التعامل معها طبقا للوائح وأنظمة البلدية وذلك تنفيذاً لتعليمات القيادة العليا بالبلدية.

يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للبلاد

«الشفافية» تدعو مرشحي «البلدي» لتوقيع «ميثاق الإصلاح»

دعت المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات التابعة لجمعية الشفافية الكويتية جميع المرشحين في انتخابات المجلس البلدي للتوقيع على «ميثاق إصلاح العمل البلدي» والذي يتعهد المرشح من خلاله انه في حال حالفه التوفيق بالفوز أن يعمل على تحقيق التنمية المستدامة للكويت وسلامة وحماية بيئتها وتوفير متطلباتها المدنية العمرانية والاجتماعية، من خلال إستراتيجية بعيدة المدى تتسم بالشفافية والنزاهة والمساءلة بالتوافق مع مخططها الهيكلي.

و ذكر ماجد مفرج المطيري رئيس فريق مراقبة انتخابات المجلس البلدي في المفوضية ان ميثاق إصلاح العمل البلدي يتكون من «13» موضوعا تناولت المسائل التي تؤثر بشكل مباشر على نزاهة العمل البلدي وإصلاحه، وأن الميثاق الذي أعدته الجمعية الآن ليس وليد الأيام الأخيرة، إنما جاء وفق دراسات جادة ومعمقة منذ سنوات عدة قامت بها الجمعية لمحاولة تطوير العمل البلدي، أولها الدراسة التي أعدتها ونشرتها الجمعية في فبراير 2007م بعنوان «بلدية الكويت المشكلة والطريق إلى الحل»، ثم الدراسة التي توصل إليها «فريق تعزيز النزاهة في البلدية» المشترك بين البلدية وجمعية الشفافية في أغسطس 2011.

وحول أهم ما تناوله ميثاق إصلاح العمل البلدي قال ماجد المطيري أن الميثاق يضم ثلاثة عشر موضوعا أو نقطة وهي:

النقطة الأولى عدم استغلال النفوذ وذلك وفقا للمادة 11 من قانون البلدية 2005/5 التي تمنع العضو من الاستفادة من عمله وأن يشمل ذلك عدم التعامل مهنيا مع المجلس البلدي أو جهاز بلدية الكويت، والنقط الثانية أن يعمل على تفعيل اختصاص المجلس البلدي في مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بشئون البلدية، والنقطة الثالثة أن يعمل على نشر قرارات اللجان الفرعية للمحافظات بعد انتهاء اجتماعاتها وقرارات المجلس البلدي حتى قبل المصادقة عليها، والنقطة الرابعة أن يعمل على المحافظة على الأرشيف في بلدية الكويت ووضع نظام صارم لحفظه من التلاعب أو السرقة، والنقط الخامسة أن يعمل على وجود قواعد سلوك لأعضاء المجلس البلدي ولكافة المسؤولين والموظفين، والنقطة السادسة أن يعمل على تطوير الخدمة العامة للجمهور بشكل يمنع الفساد والرشوة، والنقطة السابعة أن يعمل على تعزيز السلامة البيئية والاهتمام بالبيئة الكويتية برا وبحرا وجوا والعمل على تطوير الحدائق العامة والمنتزهات وتخصيص الساحات في المناطق السكنية، والنقطة الثامنة أن يولي الأزمة المرورية الاهتمام اللازم لمعالجتها، والنقطة التاسعة أن يعمل على وضع معايير واضحة ودقيقة لتسمية الشوارع وعدم إطلاقها لمقترحات غير مدروسة، والنقطة العاشرة أن يحرص على سلامة المواطن من خلال سلامة الأغذية ومتابعة تفعيل الهيئة العامة للأغذية وتذليل أي عوائق تواجهها وأن يكون لها حق الضبطية القضائية، والنقطة الحادية عشر أن يعمل على وضع تنظيم لإنشاء جائزة التميز البلدي تحقق المنافسة بين فروع بلدية الكويت في المحافظات والمناطق السكنية وفق معايير معلنة ولجنة تحكيم محايدة، تهدف للارتقاء بالخدمات البلدية، والنقطة الثانية عشر أن يعمل على تطوير أداء المجلس البلدي من خلال تعزيز استقلالية الأمانة العامة للمجلس البلدي إداريا وماليا والوقوف ضد تدخل أعضاء المجلس البلدي في التعيينات والترقيات والنقل والندب في جهاز بلدية الكويت.

■ المطيري: يتكون من «13» موضوعا ويتناول المسائل التي تؤثر بشكل مباشر على نزاهة العمل البلدي وإصلاحه

■ عدم استغلال النفوذ وفقا للمادة 11 من قانون البلدية 2005/5 التي تمنع العضو من الاستفادة من عمله

افتتح مقره الانتخابي تحت شعار «يداً بيد لخدمة بلدي»

الماص: وصول الطلبات الإسكانية 155 ألف طلب .. كابوس يؤرق المواطنين

تحت شعار «يداً بيد لخدمة بلدي»، افتتح مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات المجلس البلدي المحامي خالد عبدالله الماص مقره الانتخابي، مؤكدا ان السبب الرئيسي وراء خوضه انتخابات المجلس البلدي هي القضية الاسكانية، التي تعد كابوس المواطنين والمواطنات.

وقال الماص خلال الندوة التي اقامها مساء امس الاول بمناسبة افتتاح مقره الانتخابي بمنطقة الروضة، والتي شهدت حضورا لافتا من ناخبي الدائرة، ان قضية الاسكان تعد من اهم اختصاصات المجلس البلدي، والتي يجب ان تكون على رأس اولوياته في المرحلة المقبلة، فهناك مشكلة اسكانية حقيقية تؤرق المواطنين والمواطنات، في ظل تزايد غير مسبوق في عدد الطلبات الاسكانية والذي وصل الى 155 الف طلبا اسكانيا.

واكد الماص ان حل القضية الاسكانية يكمن في فك الحصار الحكومي عن الاراضي، فيجب تحريرها، فلايجوز ان نتحدث عن تنمية في ظل سيطرة الدولة على 95 في المئة من الاراضي، مشددا على ان من بيده حل مشكلة الاسكان هي الحكومة، التي جعلت اراضي الدولة تحت تصرف وزارتي النفط والدفاع.

وتابع الماص: لقد ان الاوان لتحرير الاراضي، ويجب ان تتخلى الحكومة عن 1 في المئة من الاراضي المملوكة لها سنويا لصالح الرعاية السكنية، دون ان تضع شروطا مسبقة، منتقدا الاشتراط المسبق الذي وضعته وزارة للدفاع للتنازل عن جزء من اراضيها.

وعلى صعيد ملف الاغذية، طالب الماص مجلس الامة بسرعة اقرار قانون هيئة الغذاء والتغذية، والذي يتضمن عقوبات رادعه لتجار الاغذية الفاسدة، حيث غلظ القانون العقوبة، وتسبب ابطال مجلس الأمة في تأخر اقراره، لذا اناشد المجلس في سرعة اقراره متضمنا عقوبا مغلظه، تكون كفيلة في القضاء على ظاهرة الاغذية الفاسدة المتفشيه في المجتمع بالاونة الاخيرة.

وعن قضية النظافة، اكد الماص ان حلها من خلال الاستعانة بشركات اعادة تدوير النفايات، فاصبح لدينا 16 مردما للنفايات، تعتبر قنابل موقوتة، والحل ليس بدفنها، فهي طريقة عفا عليها الزمن، وانما باعادة تدويرها، وذلك من خلال اسنادها الى شركات خاصة.

وقال الماص ان القضية البيئية على رأس اولوياته، فوضعنا البيئي لايسر، وسادفع نحو اصلاح الوضع البيئي.

واشار الماص الى ان البلدية مقسومة الى جناحين، احدهما المجلس البلدي وهو الجهاز التقريري، والثاني هو البلدية، التي تعد الجناح التنفيذي، مؤكدا ان العمل البلدي لاينجح الا من خلال تعاون الجناحين، فاذا اختل احدهما ادى الى اختلاله».

ولفت الماص الى انه قبل 2005 كان هناك اختلال في العمل البلدي وتشابك في الاختصاصات بين المجلس البلدي والبلدية، ما ادى الى صدور قانون 5/ 2005، الذي سلب الاختصاص من المجلس البلدي في بعض مواده وسلمها الى وزير البلدية، وهو ما يجب ان يعمل المجلس البلدي المقبل على اعادة الهيبة اليه من خلال مجلس الامة، المطالب بالاسراع في تعديل قانون 5/2005، الذي يتكون من 42 مادة، والخلل يكمن في المواد المتعلقة باختصاصات المجلس البلدي خاصة المادة 12. وفي نهاية حديثه قال الماص «اتمنى التوفيق للجميع، وكل المرشحين اخوة لي، ومن يكتب الله له التوفيق ساكون اول المهنئين له، وارادة الناخبين يجب ان تحترم سواء كانت لي ام لغيري، متمنيا ان يمر العرس الديمقراطي يوم 28 سبتمبر دون اية شوائب تعكره».

خالد الماص

■ القضية الإسكانية تعد من أهم اختصاصات المجلس البلدي ورأس أولوياته

■ الوضع البيئي «لا يسر» وسأدفع نحو إصلاحه بشكل جذري